

الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية

قرار رقم: VA-2023-144638

الصادر في الاستئناف رقم (V-144638-2022)

المقامة

من / المكلف
ضد / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

المستأنفة
المستأنف ضدها

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

إنه في يوم الأحد الموافق 2023/07/30م، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية، المشكلة بموجب الأمر الملكي رقم (13957) بتاريخ 1444/02/26هـ، بناء على الفقرة (5) من المادة (السابعة والستين) من نظام ضريبة الدخل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 1425/1/15هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/113) وتاريخ 1438/11/2هـ، وذلك بمقرها في مدينة الرياض، بحضور كلٍّ من:

الأستاذ / ...
الدكتور / ...
الدكتور / ...

رئيساً
عضواً
عضواً

وذلك للنظر في الاستئناف المقدم بتاريخ 2022/09/20م، من ... هوية وطنية رقم (...) بصفته الممثل النظامي للشركة المستأنفة بموجب عقد التأسيس، على قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة رقم (VJ-2022-1513) في الدعوى المقامة من المستأنفة ضد المستأنف ضدها.

الوقائع

حيث إن وقائع هذه الدعوى قد أوردتها القرار محل الاستئناف، فإن الدائرة الاستئنافية تحيل إليه منعاً للتكرار. وحيث قضى قرار دائرة الفصل فيها بما يأتي:

- أولاً: رد دعوى المدعية فيما يتعلق ببند المبيعات المحلية الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية للفترة الضريبية محل الدعوى لثبوت صحة قرار المدعى عليها.

- ثانيا: رد دعوى المدعية فيما يتعلق بالاعتراض على غرامة الخطأ في الإقرار للفترة الضريبية محل الدعوى لثبوت صحة قرار المدعى عليها.
- ثالثا: رد دعوى المدعية فيما يتعلق بالاعتراض على غرامة التأخر في السداد للفترة الضريبية محل الدعوى لثبوت صحة قرار المدعى عليها.

وحيث لم يلق هذا القرار قبولا لدى المستأنفة، فقد تقدمت إلى الدائرة الاستئنافية بلائحة استئناف تضمنت اعتراضها على قرار دائرة الفصل القاضي برد دعاوها فيما يتعلق ببند المبيعات المحلية الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية والغرامات المترتبة عليها للفترة الضريبية المتعلقة بالربع الأول من عام 2019م، وذلك لفرض المستأنف ضدها ضريبة على مبالغ غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة حيث تتضمن مبالغ مودعة من قبل الشركاء وتعاقدات سابقة قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة وقرض حسن، وانتهت بطلب قبول الاستئناف وإلغاء قرار دائرة الفصل.

وفي يوم الأحد الموافق 2023/03/12م، عقدت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية جلستها لنظر الاستئناف المقدم عبر الاتصال المرئي، بناء على الفقرة (2) من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، التي تنص على أنه: "يجوز انعقاد جلسات الدائرة بواسطة الوسائل التقنية الحديثة التي توفرها الأمانة العامة". وجرى الاطلاع على ملف الدعوى وكافة المذكرات والمستندات، وعلى قرار دائرة الفصل محل الاستئناف، وتمت المناداة على الطرفين، فحضر الممثل النظامي المستأنفة/ ... ، هوية وطنية رقم (...)، كما حضر الممثل النظامي للمستأنف ضدها/ ... ، هوية وطنية رقم (...)، بموجب خطاب التفويض رقم (...) وتاريخ 1443/10/18هـ، وباطلاع الدائرة على ملف الدعوى تبين لها انتهاء السجل التجاري، وعليه طلبت من ممثل المستأنفة تقديم سجل تجاري ساري المفعول، وبسؤال وكيل المستأنفة عن طلب الاستئناف، أجاب: أنه يكفي بلائحة الاستئناف والمذكرات المرفوعة على بوابة الأمانة العامة للجان الضريبية، ويتمسك بما ورد فيها من أسانيد ودفوع. وبعرض ذلك على ممثل المستأنف ضده أجاب: يكفي بالمذكرات المرفوعة على بوابة الأمانة العامة للجان الضريبية، ويتمسك بما ورد فيها من أسانيد ودفوع، وبسؤال كلا الطرفين عما يودان إضافته أجابا بالاكْتفاء بما سبق تقديمه، وبعد المناقشة، قررت الدائرة تأجيل نظر الدعوى لجلسة تحدد لاحقا.

وفي يوم الاثنين الموافق 2023/05/08م، عقدت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية جلستها لنظر الاستئناف المقدم عبر

الاتصال المرئي، بناء على الفقرة (2) من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، التي تنص على أنه: "يجوز انعقاد جلسات الدائرة بواسطة الوسائل التقنية الحديثة التي توفرها الأمانة العامة"، وجرى الاطلاع على ملف الدعوى وكافة المذكرات والمستندات، وعلى قرار دائرة الفصل محل الاستئناف كما تم الاطلاع على البريد الإلكتروني المرسل من المستأنف ضدها بتاريخ 2023/05/08 والذي طلبت فيه تأجيل الجلسة لإرفاق المذكرة النهائية. وبعد المناقشة، قررت الدائرة تأجيل الجلسة لجلسة تحدد لاحقاً.

وفي يوم الأحد الموافق 2023/07/30م، عقدت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة والسلع الانتقائية جلستها لنظر الاستئناف المقدم عبر الاتصال المرئي، بناء على الفقرة (2) من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، التي تنص على أنه: "يجوز انعقاد جلسات الدائرة بواسطة الوسائل التقنية الحديثة التي توفرها الأمانة العامة"، وجرى الاطلاع على ملف الدعوى وكافة المذكرات والمستندات، وعلى قرار دائرة الفصل محل الاستئناف، وبعد المناقشة والمداولة قررت الدائرة رفع الجلسة وإصدار القرار.

أسباب القرار

وحيث إنه بمراجعة مستندات الدعوى ولائحة الاستئناف المقدمة تبين للدائرة استيفاء شروط نظر الاستئناف شكلاً وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة، الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف مقبولاً شكلاً لتقديمه من ذي صفة، وخلال المدة النظامية المقررة لإجرائه.

ومن حيث الموضوع، فإنه باطلاع الدائرة الاستئنافية على أوراق الدعوى وفحص ما احتوته من وثائق ومستندات، وبعد الاطلاع على ما قدمه الطرفان من مذكرات وردود، تبين للدائرة الاستئنافية أن المستأنفة تعترض على قرار دائرة الفصل القاضي برد دعاوها فيما يتعلق ببند المبيعات المحلية الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية والغرامات المترتبة عليها للفترة الضريبية المتعلقة بالربع الأول من عام 2019م، وحيث أن المستأنفة تطالب بإلغاء قرار دائرة الفصل وذلك لفرض المستأنف ضدها ضريبة على مبالغ غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة لبند المبيعات الخاضعة لنسبة (5%) بقيمة (460,635) ريال موضحاً أن المبلغ المقدّر بـ (4,000) ريال هو عبارة عن إيداع من قبل أحد الشركاء (عادل ملائكة) بناءً على سند اليومية لحساب أرباح وخسائر العام والذي يوضح إيداع مبلغ (4,000) ريال من قبل الشريك وسند القبض والحوالة البنكية الواردة للحساب الجاري للشركة بنفس المبلغ خلال الفترة الضريبية محل الخلاف، مما

ترى معه الدائرة قبول عدم إخضاعه كمبيعات خاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية، ورفض ما يتعلق بإيداع الشريك (...) (6,450) ريال لعدم كفاية المستندات المقدمة، وحيث أن المستأنفة أشارت إلى أن ما قيمته (380,000) ريال هو عبارة عن اتفاقية تدريب مُبرمة مع (شركة ...) بتاريخ 2017/08/15م بناءً على الاتفاقية وسند اليومية وسندات القبض، إلا أنه لم يثبت من خلال المستندات المقدمة بأن التوريدات تخص خدمات مقدمة قبل نفاذ نظام ضريبة القيمة المضافة لاعتبارها خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة لاسيما وأنه قد ورد في البند السابع من الاتفاقية الإشارة إلى أن مدة العقد سنة ميلادية واحدة تبدأ من تاريخ 2017/10/01م وحتى تاريخ 2018/09/30م وتتجدد تلقائياً، كما لا يمكن تطبيق الضريبة بالنسبة الصفرية لكون العقد مُبرم في تاريخ 2017/08/15م وبالتالي يُعد مخالفاً بأحد شروط الفقرة (3) من المادة (79) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة، وفيما يتعلق بالقرض الحسن بقيمة (70,185) ريال من السيد (...) لدعم الشركة، فلم يُقدّم ضمن ملف الدعوى أي مستندات ثبوتية، الأمر الذي تخلص معه الدائرة الاستئنافية إلى قبول الاستئناف بشكل جزئي وتعديل قرار دائرة الفصل وتعديل قرار المستأنف ضدها.

وفيما يتعلق بالاعتراض على غرامتي الخطأ في الإقرار والتأخر في السداد، وحيث أن المستأنفة تطالب بإلغاء تلك الغرامات التي نتجت عن إشعار التقييم النهائي للفترة الضريبية محل الدعوى، وحيث أن البند أعلاه قد أفضى إلى قبول الاستئناف جزئياً، وبما أن الغرامات نتجت عن ذلك، فإن ما يرتبط به يأخذ حكمه، الأمر الذي تخلص معه الدائرة الاستئنافية إلى قبول الاستئناف جزئياً وتعديل قرار دائرة الفصل في الغرامات محل الاستئناف.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع ما يأتي:

منطوق القرار

أولاً: قبول الاستئناف المقدم من/ شركة ... سجل تجاري رقم (...)، من الناحية الشكلية لتقديمه خلال المدة المحددة نظاماً.

ثانياً: قبول الاستئناف المقدم من/ شركة ... سجل تجاري رقم (...)، بشكل جزئي بشأن بند المبيعات المحلية الخاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية بمبلغ (4,000) ريال والمتعلق بإيداع الشريك (عادل ملائكة)، ورد مبلغ (456,635) ريال والمتعلقة بإيداع أحد الشركاء (...) واتفاقية تدريب (شركة ...) والقرض الحسن، وتعديل قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة رقم (VJ-2022-1513).

ثالثاً: قبول الاستئناف المقدم من / شركة ... سجل تجاري رقم (...), بشكل جزئي بشأن بند غرامة الخطأ في الإقرار بعدم فرضها على مبلغ (4,000) ريال والمتعلق بإيداع أحد الشركاء عادل ملائكة، ورفض ما عدا ذلك، وتعديل قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة رقم (VJ-2022-1513).

رابعاً: قبول الاستئناف المقدم من / شركة ... سجل تجاري رقم (...), بشكل جزئي بشأن بند غرامة التأخر في السداد بعدم فرضها على مبلغ (4,000) ريال والمتعلق بإيداع أحد الشركاء عادل ملائكة، ورفض ما عدا ذلك، وتعديل قرار الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة رقم (VJ-2022-1513).

